



القاعدة وفوضى «الثورات» العربية

تخصيص أبار نفط قطرية لدعم التآمر على اليمن

لوحظ في السنوات الأخيرة أن تنظيم القاعدة كثف من عملياته الإرهابية الإجرامية داخل اليمن بوتيرة عالية لم تكن معهودة من قبل، تزامن هذا التصعيد مع ظهور مشاريع صغيرة متخلفة وتدميرية من كل لون، روج لها دعاة الديمقراطية والمدنية، وجدنوا لها صحفهم الحزبية والمستقلة لإثارتها باعتبارها مشاريع قضايا مطلية، ضمن مشروع حرب الاستنزاف الذي مورس مبكراً.

محمد علي عناش

الاجتماعي والأمن والاستقرار، فالحادث الإجرامي الذي استهدف رئيس الجمهورية، وكبار قيادات الدولة في جامع النهدين، العسل الإلهي، مثل ذروة سقوط القيم والأخلاق السياسية والديمقراطية، وذروة سقوط أخلاق المهنة الإعلامية عندما سارت عن قننة «الجزيرة»، إلى ترويج أن الحادث مفبرك ومخطط له من قبل الرئيس نفسه.. وأن استهداف محطات الكهرباء والمنشآت الحيوية بالتدمير والحرق والنهب، ضمن خطة إسقاط النظام، مثل ذروة الإفلاس السياسية، التي تتكلم باسم الثورة المدنية، كما أن تصريحات قادة المعارضة، ونخب الرموز الدينية الانتهازية السياسية والدينية وذروة فقدانه المصداقية وإفلاس ما تسمى ثورة لمشروع التغيير والتحديث والسلام الاجتماعي. وإمام هذا السقوط والإفلاس فإن ما يحدث من احتجاجات يقال عنها إنها ثورية لا يخرج عن كونه فوضى تتداعى بصورة جنونية، متخلفة ضد الحرية والتحرر وضد المستقبل والديمقراطية، ذُصصت من أجلها أبار من النفط القطري وكان الأولى بها بدلاً من أن ترعى هذه الفوضى الديمقراطية التي تلقت إلى مؤشرات التقرير العالمي للتنمية السياسية والاجتماعية، الذي يضع قطر في ذيل القائمة العربية، كما يشير إلى أن التحولات السياسية في قطر راكدة ومعطلة، وأن الوعي السياسي في المجتمع القطري متدن جداً، في مقابل النمو المضطرب للوعي الديني السلفي، نتيجة لإفراق البلاد بالمؤسسات والجمعيات الدينية السلفية التي تعمل على أسر وتدمير العقل السياسي، والوعي المدني بالحق، الذي يعزز ثقة الإنسان بنفسه كمواطن ومشارك في صنع القرار.. وهذه الممارسة تعتبر من أشد صور وأشكال القهر والإلزام الأممي بتدجين الإنسان واغتصاب إرادته وقطعه وطموحاته الإنسانية الحديثة والمعاصرة.

لنقى المعارضة اليمنية، وجعلها غير جذرية بإدارة المرحلة القادمة، وأيضاً عدم إنجازها إلى الآن المشروع التفصيلي الدقيق لقضية التحديث والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وشكل الدولة في المرحلة القادمة.

الأخوان والقاعدة

إن تخوف المؤسسات الغربية مما يجري في اليمن، ومن هذا الفضاء السياسي المليئ بالمناقضات، وتقييمها في هذا البلد الذي يشهد تحديات عنيفة، لم يأت من فراغ بل من هذه المعطيات وما تراكم لديها من معطيات سابقة، بخصوص أن معظم الجهاديين الذين التحقوا بمعسكرات أفغانستان لجهد ودعم وتغلبها إلى الحد الذي يسمح بقيام هذا المشروع..

هذا التحول الخطير المتمثل في نقل نشاط التنظيم إلى اليمن وتركز في أكثر المناطق سخونة على المستوى السياسي والاجتماعي، يحمل في مضامينه أبعاداً متعددة وظنية وإقليمية، وضعت اليمن أمام تحدٍ جديد يضاهي إلى جملة من التحديات الراهنة، توجت في النهاية بتحدٍ أكثر خطورة يستهدف إسقاط النظام العام في البلاد، مًشكلة مشهودة عاماً مضطرباً يصعب التكهّن بكيفية تجاوزه بدون حوار وطني مسؤول وإجراء إصلاحات شاملة، تدعم وتعزز المشروع الديمقراطي والتنمية والتحديث..

إن تكثيف تنظيم القاعدة لعملياته ومواجهته في اليمن، وبقدرة فائقة مادياً وتنظيماً، مثل تحولا خطيراً في نشاط القاعدة حجماً ووقراً، كان يتطلب أن يقابله احساس وشعور وطني من كل القوى السياسية، للتكاتف لمواجهة هذا الخطر الداهم كقضية صهرية جمعية، غير أن فقدان هذا الشعور الوطني المسؤول جعل المعارضة كعادتها تستهين بهذا الخطر، وتعتبره مجرد فزاعة يهول من شأنها النظام، حتى في الأحداث الأخيرة في زنجبار، رغم حجم الأحداث والعمليات العسكرية، ظلت تطلق هذه التصريحات مستهينة براوح الشهداء الأبطال من الجيش والأمن، هذه المؤسسة التي اجترحت أشرف المواقف الوطنية التي نخر بها ونجلها.

كنا ندرك أن مثل هذه التصريحات ستقابل باستخفاف كبير من كل المنظمات الإقليمية والدولية المهمة بشؤون القاعدة والتطرف والإرهاب، وهو ما حدث بالفعل وعلى وجه السرعة، الأمر الذي أفقد المعارضة الكثير من مصداقيتها وجعلها محل شك وريبة، في كل مطالبيها وتحركاتها المغلفة باسم الديمقراطية والحرية والديمقراطية، عزز ذلك الشرط الوطية للشيخ عبدالمجيد الزداني الذي يدعو فيه للجهد ويحث أتباعه على الاستعداد التام لمواجهة الغزو الصليبي، والذي جاء بنفس الطريقة التي يتبناها الظاهري وبين لأن وأمراء الجماعات الجهادية، الأمر الذي عكس نفسه على ما يسمى ثورة الشباب في اليمن، التي بات ينظر إليها بأنها تخفي وراءها أسراراً ومفاجآت لا تصب في خانة المسقبل الممشود والدولة المدنية الحديثة، عزز هذا التوجس، التحالفات غير المضبوطة

بعد نحو خمسة أشهر من بدء الاعتصامات الاحتجاجية ومحاولات قيادات أحزاب اللقاء المشترك الانقلاب على الشرعية الدستورية والنهج الديمقراطي، وذلك تحت ما يزمونه «ثورة الشباب»، كشف البيان الصادر مؤخراً عن (علماء الانقلاب) اقتراح مسمى «ثورة الشباب» لأهداف ومبادئ يفترض أنها تسعى لتحقيقها، داعياً في هذا السياق إلى إقامة (ندوة موسعة وحوارات شاملة تفضي إلى عقد مؤتمر عام يشارك فيه جميع من ساهم في الثورة، وخاصة العلماء والمعتصمين في ساحات التقرير والمفكرين وسائر القيادات السياسية والقليبية والعسكرية ورجال المال والأعمال للاتفاق على أهداف ومبادئ جامعة لمسعى الثورة الشعبية السلمية يجمع عليها أبناء الشعب اليمني وتحقق مبادئه وتطلعاته).. ولوحظ من الفئات المدعوة للمؤتمر المزعم استثناء منظمات المجتمع المدني وقطاعات الشباب في تناقض صارخ مع أطروحات زعماء الانقلاب الفاشل ومانسوقه أبواقهم الإعلامية لمصطلحات (المدنية والشبابية.. الخ)»



«الانتقالي»
وأوهام «الجزيرة»!!
يحيى علي نوري

تواصل قناة «الجزيرة» في قطر وباصرار عجيب التطليل لما تسميه المجلس الانتقالي، وتحاول عبثاً استنطاق العديد من الفعاليات اليمنية والعربية حول هذا المجلس وما يمثل من أهمية لقيادة اليمن خلال المرحلة القادمة.

محاولات عبثية لم تجن سوى المزيد من الأخطاء والفضح المستمر للأهداف والمآرب التي تحاول قناة «الجزيرة» ومن ورائها قيادة قطر البائسة بلوغه.

حيث يجد المتابع لكل ماتشره وتحلله هذه القناة حول ما تسميه بالمجلس الانتقالي لابعود عن كونه محاولة بائسة تتجاوز بلا عقل وبلا منطق الواقع اليمني وطبيعة المعطيات والتحولات والتحديات التي يشهدها والقفز به إلى واقع أكثر مأساوية وكارتياً لياسعد سوي الأعداء للدوليين لليمن أرضاً وناصناً.

إذا المجلس الانتقالي الذي تتطلع إليه قناة «الجزيرة» وبالرغم من التحويل الاعلامي الذي أحدثته في سبيل الترويج له لم يمر سوى عن آراء بسيطة وضعيفة وهزيلة لم تقدم ولم تؤخر في الأمر شيئاً ولم تقدم الصورة الكاملة التي تصورها هذه القناة للواقع اليمني بالتحديد الدقيق لأبرز متطلباته، بالرغم من افلاسها وعدم قدرتها على استقطاب آراء مؤيدة لتطلعاتها ومآربها هذه خاصة من قبل قيادات حزبية معروفة على الساحة اليمنية. المشترك مطالبة بالتعاون مع الشأن اليمني وفقاً لمختلف المعطيات والتحديات الداخلية بلوغ مجلس انتقالي كهذا يتطلب إجماع كافة القوى اليمنية على حد سواء.. وحسن زيد عضو المجلس الأعلى لحزب المشترك أمين عام حزب الحق يقول صراحة: إن أحزاب المشترك مطالبة بالتعاون مع الشأن اليمني وفقاً لمختلف المعطيات والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية، وأن هذه الأحزاب معنية بالسير في هذا الاتجاه بما يحقق لليمن الاستقرار المنشود.. كما أن هذه القناة ومن بث تطليلها لها تسميه بالمجلس الانتقالي بعيد، الأمر الذي دفعها إلى المزيد من التركيز على ما تسميه بـ«شباب الثورة» الذين يطالبون بتشكيل مثل هذا المجلس وهو مطلب لايجد أذناً صاغية من مختلف القوى الوطنية الفاعلة.

إذا قناة «الجزيرة» قد مًنيت بفشل جديد يضاف إلى مسلسل فشلها في التعامل مع الشأن اليمني وهو مسلسل حفل بالمزيد من الاخفاقات الكبيرة مع كل مرحلة من مراحل الأزمة اليمنية ولم تستفد منها وتعمل على إعادة ترتيب أوراقها من جديد بالصورة التي تتفق مع طبيعة التحولات التي تشهدها الساحة اليمنية وما تفرضه عليها كقناة تؤمن بالرأي الآخر كما تدعي.

وحتى حقيقة إن حالة العجب السياسي الذي تعاني منه «الجزيرة» وما هو مطلوب منها كأداة ليث الفتنة في اليمن أن تقوم به قد جعلها لا تستفيد من الدروس التي ألقنها إياها عديد من مشاهديها في اليمن أو خارجها الذين حرصوا على التواصل معها ليتمكنوا من إيصال وجهة نظرهم حول أداثها، انتقدوا أسلوبها في التعامل مع الشأن اليمني وحملت آراؤهم مايمكن ان نسميه هنا بالدرر من حيث قيمة الأفكار والرؤى التي عبروا عنها وضربت «الجزيرة» بها عرض الحائط وفضلت السير باتجاه المزيد من التعقيم والتشويه اليمني على غير ما تعلمه من أهداف ومبادئ كمبر المؤمن بإرادة الشعوب وتطلعاتها.

ولعل خير درس لم تستفد منه قناة «الجزيرة» ما عبر عنه مواطن موريتاني عن أداثها حول الشأن اليمني حيث علق صراحة على متاروخ له «الجزيرة» عن المجلس الانتقالي بقوله أي مجلس انتقالي تريدون في اليمن، الديمقراطية التي شهدت منذ العام ١٩٩٠م العديد من التحولات وخاصة على صعيد الانتخابات العامة الرئاسية والمحلية والنيابية والتي نمت جميعها في إطار دستور قوي كما وصفته بذلك وزير الخارجية الأمريكية.

واضاف بقوله: إن اجراء مقارنة بين اليمن وليبيا امر فيه ظلم لليمن وشعبها وإنجازاتها الديمقراطية الرائدة خاصة وأن من تقارن بها اليمن وهي ليبيا تعد بلداً عربياً مطلوباً منه أن يبدأ من الصفر وأن أمامه سنوات عدة حتى يبلغ ما وصل إليه اليمن من تقدم وأزدهار والحريات العامة. ولأرب أن منطقاً سديدا كهذا لمواطن من أقصى المغرب العربي بما حمله من شفافية ومن قدرة فائقة قد اسقط مزاعم «الجزيرة» بالرغم من حالة التخطب الشديد التي عبرت عنها حالة مذيعيها، إلا انها قد استطاعت أن تهز أركان هذه القناة على الصعيد المهني لكنها لم تستطع أن تهز أركانها على الصعيد السياسي.

فلسياسة وعبر قنواتها الرسمية القطرية وكل من يقف وراءها قد أوجرت القناة وطاقمها على تناسي هذه الحقيقة بل ودفعت بها إلى المزيد من الترويج للمجلس الانتقالي الذي لايمكن أن يكون بديلاً في بلد كاليمن، وإنما في بلد كقطر يمكن شعبيها من الانتقال من النظام الأسري إلى النظام التعددي المؤمن بعظمة المشاركة الشعبية الواسعة في بناء الحاضر والمستقبل.

وخلاصة إن الإعلام اليمني مطالب بالمزيد من الوقوف أمام كل ما تنشره قناة «الجزيرة» وفضح كل مزاعمها أولاً بأول في إطار من المهنية، وبالصورة التي تعزز من الاصطفاء في مواجهة التحديات.

وأن على قناة «الجزيرة» أن تترك هي ومن يقف وراءها أن الوعي اليمني بات أعظم وأجسر من أن تناله تحليلاتها الساذجة، وأقدر على فضح الأساليب والمكاييد التي تمارسها خدمة لأهداف شيطانية.

الانتخابية في الانتخابات الرئاسية سبتمبر ٢٠٠٦م في انتخابات شهدت العالم بديمقراطيتها وتنافسيتها ونزاهتها.

وفي الفقرة ٤ من البند تاسعاً يذهب البيان لتكريس أخطاء سابقة للخطاب الديني في أوساط القوات المسلحة بشكل عام وتحديداً في حرب صيف ٩٤م وحروب صعدة، فبدلاً من المطالبة بتحييد المؤسسة العسكرية عن أي صراع سياسي أو خلاف مذهبي يدعو البيان إلى (إنشاء إدارة عامة للتوجيه الديني في القوات المسلحة والأمن قياماً بالواجب الشرعي تجاه إخواننا وأبنائنا من قيادات وأفراد القوات المسلحة والأمن)، وهذه الفقرة تريد أهدافها وضوحاً بالنظر إلى الفقرة السابقة لها والتي تنص على (التركيز على مزيد من التوعية الدينية والفكرية لتحصين القوات المسلحة والأمن من أي تبعية خاطئة، وأن يضع فريق من العلماء والضباط وأهل الاختصاص المنهج لذلك)، مايعني بكل وضوح ان المؤسسة العسكرية وهم جمهور الناخبين من أبناء الشعب اليمني الذين منحوا على عبدالله صالح رئيس الجمهورية أصواتهم

عن انقلابهم الفاشل.. وبيعداً عن تفسير الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي أوردتها البيان والتي تترك الخوض في شأنها لأهل الاختصاص يظهر جلياً أن البيان -المكون من ٦ صفحات و١١ بنداً- تفرعت إلى نحو ٢١ فقرة - ارتكز في مخرجات مضامينه ذات الطابع السياسي البحت على صيغ لاستكمال الانقلاب على الرئيس بعد فشل المؤامرة في جامع النهدين.

لقد حاول مضمون البيان انتزاع الشرعية الدستورية من رئيس الجمهورية مستنداً إلى تصريحات قيادات الانقلاب ومن قال إنهم أيدوا هذا المطلب وهم بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وجهات إقليمية، لكنه تغافل عن موقف مصدر الشرعية الحقيقي وهم جمهور الناخبين من أبناء الشعب اليمني الذين منحوا على عبدالله صالح رئيس الجمهورية أصواتهم

(الشيخ) بقوة (الوالااجب الشرعي)!!

البيان الذي أصدره علماء الدين السياسي برئاسة الزنداني، واندفاع الثوار في الساحات بالتهليل والترويج له، إبان عودة المشروع المعاصر للثوار ووعيهم بالدولة المدنية الحديثة، التي تقوم على مبدأ ثابت، أن الشأن السياسي يقرره إرادة الناس المنتخبتين لمشاريع سياسية، وينظمه ويفصل فيه دستور وقوانين ولوائح، لا إرادة مشائخ ورجال دين، كما أن هؤلاء العلماء طرحوا أنفسهم وكأنهم أهل الحل والعقد، وهذا المنصب الروحي يتبط بعصر الخلافة الإسلامية وهو يتعارض اليوم مع النظام الديمقراطي الذي لا يوجد فيه أهل الحل والعقد وإنما مجالس ومؤسسات منتخبة من كل أفراد الشعب، لذا فتدخل مشائخ وعلماء الدين في السياسة إلى الحد الذي يتجاوز النصح والمعظة، فمسدة ومثير للقلق والفتن ويسلب الدين جوهره البرواني، فيتحول الناس من طلبة سلام إلى فئة، إلى طائفة تتخندق واستعدادات ثورية مدمرة باسم الدين.. لأنه أول وأخير هناك دستور قد فصل ونظم كل شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الجميع احترام هذا الدستور الذي تعاقدا عليه جميعاً.

علماء للفتنة

البيان الذي أصدره علماء الدين السياسي برئاسة الزنداني، واندفاع الثوار في الساحات بالتهليل والترويج له، إبان عودة المشروع المعاصر للثوار ووعيهم بالدولة المدنية الحديثة، التي تقوم على مبدأ ثابت، أن الشأن السياسي يقرره إرادة الناس المنتخبتين لمشاريع سياسية، وينظمه ويفصل فيه دستور وقوانين ولوائح، لا إرادة مشائخ ورجال دين، كما أن هؤلاء العلماء طرحوا أنفسهم وكأنهم أهل الحل والعقد، وهذا المنصب الروحي يتبط بعصر الخلافة الإسلامية وهو يتعارض اليوم مع النظام الديمقراطي الذي لا يوجد فيه أهل الحل والعقد وإنما مجالس ومؤسسات منتخبة من كل أفراد الشعب، لذا فتدخل مشائخ وعلماء الدين في السياسة إلى الحد الذي يتجاوز النصح والمعظة، فمسدة ومثير للقلق والفتن ويسلب الدين جوهره البرواني، فيتحول الناس من طلبة سلام إلى فئة، إلى طائفة تتخندق واستعدادات ثورية مدمرة باسم الدين.. لأنه أول وأخير هناك دستور قد فصل ونظم كل شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الجميع احترام هذا الدستور الذي تعاقدا عليه جميعاً.

جميل الجعدي

مفتوحاً إلى ما شاء الله ولايبدا ان الفترة الدستورية المتبقية لرئيس الجمهورية حتى سبتمبر من العام ٢٠١٣م كافية لتحقيق ذلك، حيث جاء في البيان «يطلب العلماء ببقاء ما أسوه الاعتصامات السلمية في ساحاتها حتى تحقق جميع الأهداف والمطالب المشروعة» متجاهلاً تداعيات بقاء الاعتصامات على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية وتضرر السكان والتجار والمواطنين في الأحياء السكنية التي تقع الاعتصامات في نطاقها الجغرافي..

وأطاح ببيان علماء حزب الإصلاح بكل أحلام وطموحات الشباب في التغيير نحو الأفضل، فلم يبق حتى على مؤسسات الدولة القائمة ومظاهر الدولة المدنية الحديثة ومبادئ الديمقراطية والتعددية

بيان التدليس في إصلاح أوضاع إبليس

ويتطابق مضمون الفقرة كلياً مع ماكانت تدعو له ما تسمى «اللجنة التحضيرية للحوار الوطني» التابعة للقيادي في الإصلاح والمشارك وأحد زعماء الانقلاب حميد الأحمر، في تأكيد جديد على استغلال أحزاب اللقاء المشترك لقلعة من الشباب وطموح مطالبهم وحرف مسارها إلى مطاب سياسية تحقق مكاسب شخصية لقيادات في المشترك.

وإذا كانت فترة سابقة من البيان- المتهم بالتدليس على فضيلة العلامة محمد بن اسماعيل العمراني - أكدت حاجة المعتصمين لـ (ندوات موسوعة وحوارات شاملة تفضي إلى عقد مؤتمر عام) سيشارك فيه الملايين دونما تحديد سقف زمني لهذه الفعاليات التي تهدف للتوصل للاتفاق على أهداف ومبادئ الثورة المزعومة، فإن الفقرة التالية لها أبتت زمن تحقيق الأهداف غير المتفق عليها



استهداف الرئيس
مثل ذروة سقوط القيم
الأخلاقية والسياسية
ذروة البربرية
تمثلت بضرب
الكهرباء وضرب
المؤسسات